سلاميديا
Giving Peace a Chance

التطورات في علاقات الأرض
شمال دارفور في الفترة 1994-2024

ورقة بحثية

أ. محمد بدوي

المحتويات

المقدمة	3
تنظيم علاقات الأرض في دارفور والتطورات السياسية	3
خريطة لسلطنة الفور	4
التقسيم الإداري لإقليم دارفور في 1994 ... أسبابه وآثاره على علاقات الأرض	5
خرط إقليم دارفور قبل 1994 وبعد مع الإشارة إلى مناطق النزاعات	5
انساق الصراعات والقانون العرفي	6
محاربة الآثار بمنتج عسكري	6
صراعات الأرض كدافع للتمرد العسكري	6
الخريطة الجغرافية الجديدة لشمال دارفور .. تأثيرها الديموغرافي والموارد	7
اتفاق سلام دارفور 2006	8
دور مفوضية الأراضي	8
أثر انهيار اتفاق السلام على علاقات ملكية الأرض	8
اتفاق سلام دارفور 2011	9
الموارد الجديدة وصراعات الأرض	9
التطورات الخارجية وأثرها على ملكية الأرض	10
قرار مجلس الأمن حول انسحاب بعثة حماية المدنيين	10
التقسيم الإداري الثاني لإقليم دارفور لولايات 2013	10
صراع الأرض والموارد تحت ذريعة جمع السلاح 2017	11
اتفاق سلام السودان 2020	11
التطورات خلال الفترة الانتقالية 2019	11
أثر الحروب في إنتاج التحولات المدنية المرتبطة بعلاقات الأرض	12
الخاتمة والتوصيات	12

المقدمة

تطورات علاقات الأرض في ولاية شمال دارفور، تستدعي تقصي الخلفية التاريخية لملكية الأرض من عدة زوايا، بما يتيح النظر إلى الأسباب المختلفة المرتبطة، التي أهمها مفهوم الملكية سواء في ارتباطاتها التاريخية بالقانون العرفي، وواقع ما قبل فكرة الدولة وارتباط الهوية بملكية الأرض.

أثرت الحروب السياسية في السودان ودول الجوار في تشكيل طبيعة علاقات الأرض من لجوء ونزوح شكل وجودا جديدا وفراغا تم ملؤه بمستوطنين جدد أو فراغ مستمر بفعل اللجوء المتطاول والمتكرر، الذي في بعض تطوراته قاد إلى استغلال بعض الأرض ليس للاستيطان لكن لإنشاء قواعد عسكرية مثل قاعدة الزرق بشمال دارفور، وما سبق ذلك من صراعات حول الملكية التاريخية المرتبطة بمناطق بدء استغلال الموارد الجديدة مثل الذهب، وعلاقات الملكية الناتجة من انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل ظواهر سوق المواسير والتعامل في السيارات المستعملة المستوردة بلا ضوابط من دول الجوار، يقرأ ذلك في ظل تحولات المراكز الاقتصادية سواء المرتبطة بالسلطة أو اقتصاد الصراعات المسلحة، والتداول في أمد النزوح وامتداد المدن لتلتحم بالمعسكرات وتنتج شكلا جديدا في الملكية وإن لم يتم التدخل بعد لكن حتما كما في السابق ستصبح أحزمة مؤقتة للمدن قبل أن تتحول إلى جزء من الضواحي لاحقا لأسباب مختلفة منها غياب المعالجات والحلول، وتراجع الاستقرار والتحولات في نسق علاقات الإنتاج وكسب العيش، والتنافس الحاد في الملكية للأرض الحضرية.. والتجربة التي ظهرت خلال الفترة الانتقالية في شمال دارفور في ذاك السياق.

تسعى الورقة على التركيز منذ العام 1994م.(1) إلى الراهن، مستندة على أن ذلك التاريخ يمثل نقطة تحول حادة وجوهرية تكشف الكثير مما حدث لاحقا إلى الراهن.

تنظيم علاقات الأرض في دارفور والتطورات السياسية

ظلت الفاشر تمثل عاصمة لسلطنة الفور في الإقليم الذي تم ضمه للسودان في فترتين مختلفتين 1916م.(2) 1923م.(3) على التوالي بانضمام سلطنة المساليت ثم سلطنة الفور للدولة السودانية الحديثة. ويعود تاريخ تأسيس عاصمة ولاية شمال دارفور الفاشر إلى ما قبل العام 1780م.(4)، فقد كانت قبل ذلك تشكل إحدى السلطنات في غرب أفريقيا على غرار دار وداي، دار مساليت، دار مالي وغيرها، على مستوى السلطنات التاريخية. في سياق ملكية الأرض وزعت سلطنة الفور 1450 - 1916 ملكية الأرض على نسق الدور الداخلية، فصارت دار زغاوة، دار التعايشة، دار السميات، غيرها وهي صيغة نتج عنها الاعتراف بالملكية وترسيم الحدود القبلية ومنح الدور سلطة كاملة داخل حدودها بما في ذلك استضافة المجموعات الأخرى، وفقًا لشروط الانتفاع دون ادعاء الملكية، أو القيام بأنشطة تضر باستخدامات الأرض، وهنا الإشارة في التعامل مع الأرض والبيئة وفقًا للمصلحة العامة، مثل منع قطع الأشجار.(5) لأغراض الفحم يدخل تحت بند تهديد البيئة بالزحف الصحراوي، واختلال المناخ، وسوء استخدام الموارد المرتبط بالأرض.

1.تقسيم ولايات دارفور الى ثلاث ولايات جنوب وغرب وشمال.

2.تم ضم سلطنة الفور في 16 نوفمبر 1916 بعد مقتل اخر السلاكين على دينار في معركة برنجية.

3 تم ضم سلطنة الفور الي السودان باتفاق قلاني بين الادارة البريطانية والفرنسية وسلطنة المساليت.

4.وفقا لروايات شفوية متواترة.

خريطة لسلطنة الفور

5.استخدامات الأراضي الورشة الثالثة السلطة الانتقالية 2010

6.المصدر: ويكيبيديا

رغم صدور عدد من القوانين المنظمة للملكية قبل وبعد انضمام سلطنة الفور للسودان، إلا أن طبيعتها لم تأخذ في الاعتبار الدور التكميلي للقانون العرفي الراسخ في الوجدان والممارسة بالنسبة لتلك المجتمعات، فجاءت حزمة قوانين آخرها قانون1970م.(7) الذي نص على أن الأرض غير المسجلة بموجب قانون
1925.(8) تصبح مسجلة في اسم حكومة السودان، قاد هذا إلى أن أصبحت الأراضي القبلية خارج الحظر مسجلة تلقائيًا في اسم حكومة السودان عقب إعلان قانون سنة 1970م.(9) في الجريدة الرسمية بينما تظل الأراضي الحضرية التي تم تسجيلها في 1925م.(10) وبعده تتمتع بملكية ملاكها، إذن التلخيص هو وقوع ملكية الأرض في سياق القصور المقصي لإدارة التنوع بما يشمل المحمول الثقافي للمجتمعات ما قبل عام 1916م.

التقسيم الإداري لإقليم دارفور في 1994م أسبابه وآثاره على علاقات الأرض

ظل إقليم دارفور يمثل أحد الأقاليم الجغرافية السودانية، الجنوب، الشرقي، الشمالي، والأوسط حتى العام 1993، تبدل الحال عقب ذلك بعام في 1994 ليصبح ثلاثة ولايات جنوب، وغرب وشمال عاصمته الفاشر.
حافظ المستعمر الإنجليزي على وحدة الإقليم إداريًا عبر ولاء الإدارات العشائرية، وهذا نسق يقلل الجهد ويضمن سيطرة سهلة وتكلفة أقل. ظل الحال هكذا إلى أن جاء التقسيم لاحقًا كما أشرنا في ظل حكومة عسكرية ديكتاتورية، وهذا يدفع للبحث عن الأسباب فالظاهر منها هو الاشتراك مع المستعمر في السيطرة السياسية لكن هنا يمكن أن نضيف أن هذه السيطرة تذهب إلى جانب كسب ولاء الزعماء العشائريين، واستخدام التمكين من الأرض في ذلك لتقوية نفوذ بعض المجموعات على الأخرى ذات الولاء السياسي التاريخي للحزبين التاريخيين في السودان "الأمة والاتحادي".

خرط إقليم دارفور قبل 1994 وبعد مع الإشارة إلى مناطق النزاعات

حادثة مهمة عززت من التقسيم هي حملة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة القائد عبدالعزيز آدم الحلو إلى دارفور1991.(11) لفتح أراضي جديدة تخضع لسيطرة الحركة التي كان جل نشاطها في الإقليم الجنوبي آنذاك، حتى أن تقدمها نحو الشمال ظل في حدود التماس بين الإقليمين (الشمال والجنوب)، وهنا لابد من قراءة دوافع الحملة بأنها استهدفت مناطق جبل مرة الغنية والمركز الذي يرتبط تاريخيًا بالفور قبيلة السلطنة. في ذات العام 1994 تم تعديل قانون الحكم المحلي بإدراج وظيفة الأمير ضمن الهيكلة للفاعلين، وهذا هدف إلى إدخال فاعلين جدد يمثلون السلطة السياسية في السياق المرتبط بالإمارات العشائرية، وسبب آخر أن هذه الصفة ينتج عنها تثبيت ملكية الأرض التي منحت 12 كامرات في بعض المناطق المختلفة في السودان وبشكل خاص في غرب دارفور في الأراضي التي هجر سكانها قسرًا بدءًا من ذات العام 1994، في تعزيز نفوذ عشائري جديد مرتبط بالسلطة خصمًا على الولاء المرتبط بالسكان من ملاك الأرض الأصليين، حيث عزز ذلك بتعديل قانون الجنسيةالسوداني في 1994.(12) السماح بحصول المواليد من أبناء أمهات أجنبيات على الجنسية السودانية.

10.قانون تسجيل الأراضي السوداني 1925

12.جمع امارة

13.

انساق الصراعات والقانون العرفي

قبل الخوض في نسق الصراعات لابد من التعرض لرد فعل الحكومة السودانية في التعامل مع ما نتج من آثار الجفاف والتصحر الذي ضرب إقليم غرب أفريقيا في 1984، فبدلًا من تبني سياسات اقتصادية وتنموية، لمعالجة ما تأثر به الإنسان، الثروة الحيوانية والأرض، تمت مواجهتها بإنشاء وحدة شرطة محاربة النهب المسلح في 1986.

محاربة الآثار بتدابير شرطية

ثم إنشاء شرطة المراحيل "الشرطة الظاعنة" لحراسة المراحيل، فبدلًا عن معالجة الآثار الناتجة من الجفاف في خلق احتكاك بين المزارعين والرعاة نتيجة لتأثير الزحف الصحراوي على مساحة المراعي وتقدم الرعاة نحو الأراضي الغنية.

من صور التأثير الذي خلفه الجفاف، الصراع حول مورد للمياه بمنطقة مدو في شمال دارفور بين مجموعتي البرتي والميدوب. تدخل حاكم دارفور آنذاك العقيد طبيب الطيب إبراهيم محمد خير "الطيب سيخة" بمحاولة إرغام الأطراف بالتوقيع على اتفاق،على أنتتم الاستعانة بالمسح الجوي لتحديد الأرض التي تقع داخلها البئر، لكن انتهى الأمر بالاستعانة بالقانون العرفي حينما تدخل الخبير الدكتور أحمد آدم يوسف أحد الضباط الإداريين الذين لهم إلمام بعلاقات الأرض في دارفور، إذ تم تعيينه محافظًا على مدينة مليط التي يقع النزاع داخل حدودها. استعان أحمد آدم يوسف بالطرق العرفية التي أبرزت مستندات كشفت عن حل سابق للنزاع بين الطرفين انتهى إلى تمتع الطرفين بالبئر بصيغة مرتبطة بحدود ملكية أرض كل مجموعة .

صراعات الأرض كدافع للتمرد العسكري

برز الصراع بشكله العنيف في العام 2000م في منطقة كبكابية - شرق جبل مرة بين الفور والعرب الذين تحالفوا مع القمر، إذ تم تلفيق اتهام جزافي لمجموعة تقدر بأحد عشر شخصًا من الفور بسرقة مواشي أو حيونات تتبع للطرف التاني. حكم بالإعدام على المجموعة من قبل المحكمة الخاصة في مدينة كبكابية آنذاك برئاسة القاضي.(14) ميرغني علي بخيت الذي تم تعيينه في القضائية كقاضي خبرات بينما يرتبط بصلة دم بالرئيس السابق عمر البشير. قاد ذلك الحكم إلى غبن واسع لدى الفور وعزز من الاحتقان الذي تزامن مع بداية تحركات المجموعة التي بدأت في تأسيس حركة تحرير دارفور، التي تغير مسماها لاحقًا إلى حركة تحرير السودان، بدخول الحركة كفاعل في المشهد وتدشين نشاطها العسكري بشكل محدود في مناطق بجبل مرة مثل "15قولو" والهجوم على نقطة شرطة، ثم الهجوم المباغت والسريع والواسع الذي باغت السلطات الحكومية على مدينة الفاشر عاصمة إقليم دارفور في 2003.

13.المادة (4) : تعريف السوداني بالميلاد (1) فيما يتعلق بالأشخاص المولدين قبل سريان هذا القانون، يكون الشخص سودانياً بالميلاد إذا توفرت فيه الشروط الآتية:- أ. إذا كان قد حصل على جنسية سوداني بالميلاد، ب. أولًا: أن يكون قد ولد في السودان أو أن يكون والده قد ولد في السودان، ثانياً: أن يكون عند سريان هذا القانون مقيماً بالسودان، وكان هو أو أصوله من جهة الأب مقيمين به منذ أول يناير سنة 1956، ج. أولًا: إذا كان الشخص ووالده غير مولودين في السودان، فيجوز لذلك الشخص متى استوفى مقتضيات الفقرة ب. ثانياً، أن يتقدم بطلب للوزير لمنحه الجنسية السودانية بالميلاد. 2. يكون الشخص المولود بعد سريان هذا القانون سودانياً بالميلاد وقت ميلاده. 3. يكون الشخص الذي يولد لأبوين سودانيين بالتجنس سودانياً بالميلاد إذا كان الأبوان قد حصلا على الجنسية السودانية بالتجنس قبل ميلاده.

تمكنت السلطات الحكومية من إدخال عنصر الأرض ضمن محفزات القتال للمجموعة الرعوية التي تم الاستعانة بها كمليشيات متحالفة، إذ جاء الخطاب الحكومي موجهًا بأن المجموعة الزراعية تسعى للقضاء على المجموعة الرعوية وإبعادها من اللأرض في دارفور، وتحفيز المجموعة الرعوية بأن يكون عائد القتال هو السيطرة على الأراضي الغنية التي تعود إلى المجموعات الزراعية نظير القتال. عزز من انحراط المجموعة الرعوية عدة عوامل أبرزها التشكيك في أهداف الحركات المسلحة بأنها لا تستهدف السلطات الحكومية بل تود السيطرة الكاملة وتحرير دارفور، والدليل أن قادتها لم يشركوهم في مشروعهم العسكري. في هذه المرحلة برزت علاقات الأرض بشكل جوهري في الصراع أكثر من أي وقت مضى، فقد كان رد فعل السلطات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها تنفيذ سياسة العقاب الجماعي الذي قاد إلى نزوح واسع للمنحدرين من أصول مشتركة مع قادة الحركات المسلحة فاختفت قرى كتيرة من خريطة شمال دارفور جراء حرقها بالنار.

الخريطة الجغرافية الجديدة لشمال دارفور.. تأثيرهاالديموغرافي والموارد

في 2004 تم إنشاء عدد من المعسكرات في إقليم شمال دارفور، حول المدن الكبيرة لاستقبال الفارين من الهجمات الواسعة. هذا النزوح قاد إلى تراجع النشاط الزراعي لكون النازحين من ذات المجموعة، ولابد من الإشارة إلى أن النزوح شمل سكان الواحات في طويلة وكتم غربي الفاشر. وزعزع تراجع الأمن لفترات طويلة عمليات الزراعة والبستنة في واحات مثل "أبو سكين"، ولولا المساعدات الإنسانية التي تصدى لها المجتمع الدولي حينها لحدثت كارثة.. فأوسع العمليات الإنسانية تبرز أثر الاختلال الذي خلفه خروج قطاع النشاط الزراعي من دائرةعلاقات الإنتاج.

العقاب الجماعي الذي تبنته القوات الحكومية والمليشيات، قصد به التهجير القسري ونسف الذاكرة المرتبطة بملكية الأرض عن طريق أبشع الانتهاكات مثلما حدث في منطقة "طويلة" الغنية في 2004 عبر استهداف ممنهج للرجال بالقتل والنساء والصبيان بالعنف الجنسي بما يمكن وصفه ضمن أشكال العبودية الحديثة.

استمر الحرمان من العودة إلى المناطق الأصلية لسنوات، فقد ظل الأمان في محيط معسكرات النزوح وليس خارجه لمسافات قصيرة مثل الخروج لجلب حطب الوقود كعبء وقع على النساء فالرجال ظلوا مواجهين بالموت بشكل أساسي، ولقد استدعى ذلك تدخل بعثة حفظ السلام المختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي عرفت بـ"اليوناميد" في ديسمبر 2007 قبل أن تبدأ في الانسحاب في أغسطس 2017 الذي اكتمل في ديسمبر 2018 بعد إنهاء تفويضها من مجلس الأمن الدولي.

محاولات النازحين بالعودة في موسم الخريف للزراعة في بعض قراهم الأصلية قوبلت بموجات من الانتهاكات تستهدف النفس وقتل الحيوان وإتلاف المزارع .

اتفاق سلام دارفور 2006

بعد ثلاث سنوات وأشهر من التوقيع على اتفاق سلام دارفور في العاصمة النيجيرية أبوجا، وفي 2010 اتخذ الفصيل الرئيسي في الاتفاق حركة تحرير السودان قيادة مني مناوي قرارًا بالخروج من الاتفاق، وخلال هذه الفترة القصيرة تم تنفيذ بعض البنود مثل تكوين مفوضية الأراضي التي نص عليها الاتفاق، وأبرز النقاط المرتبطة بالأرض تمثلت في التأكيد على حقوق المجتمعات المحلية في الأراضي التي يمتلكونها تقليديًا،وتحديد آليات لضمان إعادة توزيع الأراضي بصورة عادلة، وإنشاء لجان لحل النزاعات المتعلقة بالأرض بما يتماشى مع القوانين المحلية والعربية، والتزام الأطراف بالحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية.

دور مفوضية الأراضي

في تقديري أن ورش العمل التي عقدتها المفوضية في ولايات دارفور الثلاث آنذاك، استطاعت أن تناقش القضايا الرئيسية المرتبطة بعلاقات واستخدامات الأرض، وتم نشر الأوراق في ثلاثة كتيبات قيمة، شكلت إطارًا نظريًا للتوثيق الذي يحتاج إلى جهد ممنهج وعلمي لتدوين القانون العرفي ومعرفة استخدامات الأرض والمشاكل، ويمكن الاستفادة مستقبلًا من هذه الخلفيات التاريخية في مسألة علاقات الأرض وملكيتها.

أثر انهيار اتفاق السلام على علاقات ملكية الأرض

عقب انهيار اتفاق سلام دارفور في 2010 لجأت السلطات السودانية إلى عملية إفقار اقتصادية قصدت بها المجموعات التي على ارتباط بحركة تحرير السودان جناح مني مناوي بشكل أساسي إلى جانب شرائح أخرى من المدنيين بشمال دارفور بشكل أوسع، وهدفت الخطة إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية عبر التجفيف الذي ابتدع له سوق المضاربة الذي عُرف شعبياً بسوق المواسير، إذ استطاع هذا السوق امتصاص الأموال لدى المدنيين الذين يعتقد بأنها انتعشت اقتصاديًا عقب توقيع اتفاق السلام في 2006، وامتد سحب تلك الأموال من اللاجئين المرتبطين بالمجموعات التي تم الهجوم عليها في 2004، ممن استعان بهم ذووهم لإرسال الأموال للمضاربة في السوق، وشكلت هذه الأموال المدخرات المنقولة مثل الذهب والسيارات والنقد. ومن جانب آخر غير المنقول وهي المساكن حيث استمر السوق تحت إشراف السلطات الحكومية لفترة قصيرة قبل أن يعلن انهيارًا يظهر أثره بوجود 40 ألف متضرر من المدنيين فقدوا أموالًا مختلفة منها العقارات.
هذه السياسة حرمت المدنيين من الإنصاف بالتحايل عبر مستويات مختلفة منها اختيار ممثلي المدنيين في لجان المطالبة، النيابة العامة التي انتهت حصيلة البلاغات في أدراجها حتى الراهن، حتى أنه لم يتم يتعرض لها خلال الفترة الانتقالية سواء عبر تفويض لجنة التمكين ومحاربة الفساد أو بتحقيق مستقل كما لم يتم التعرض لها في اتفاقات السلام اللاحقة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة سواء في 2011 أو2020 رغم أنها تشكل انتهاكًا لالتزامات السودان بموجب العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والمدنية.

اتفاق سلام دارفور 2011

في العام 2011 تم التوقيع على اتفاق سلام بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة التي تمثل تحالف مجموعات منشقة من الحركات المسلحة بدارفور في العاصمة القطرية الدوحة، وحمل الاتفاق الذي عرف بوثيقة الدوحة نصوصًا ترتبط بعلاقات الأرض. أهم النصوص والمبادئ المتعلقة بالأراضي كما وردت، التأكيد على الملكية التقليدية للأراضي والحقوق التاريخية للسكان المحليين في امتلاك الأراضي. تم ذلك من خلال الاعتراف بالعادات المحلية التي تتعلق بتوزيع الأرض وحيازتها بين المجتمعات القبلية، حماية حقوق الأفراد والمجتمعات الذين نزحوا بسبب النزاع، وضمان عودتهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية أو الحصول على تعويض مناسب إذا تعذر ذلك، إنشاء "مفوضية الأراضي"، كجسم للنظر في القضايا المقدمة من الأفراد والمجموعات فيما يتعلق بملكية الأرض بالاستناد على القوانين المنظمة للأرض والأعراف المحلية، الإشراف على العودة الطوعية للنازحين إلى أراضيهم بالتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة، وتنظيم عمليات توزيع الأرض بشكل عادل، التأكيد على حق النازحين واللاجئين في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي أجبروا على الفرار منها بسبب النزاع المسلح، وتوفير الحماية اللازمة لهم لضمان عودتهم الآمنة. نصت الوثيقة في الحالات التي يتعذر فيها عودة الأشخاص إلى أراضيهم بسبب تغير الظروف أو النزاعات القائمة على تقديم تعويضات عادلة للمتضررين. هذه التعويضات تشمل تعويضات مادية أو إعادة توطين في مناطق أخرى مع تقديم الدعم اللازم، النص على التنمية الزراعية والرعوية كجزء من استراتيجيات إعادة الإعمار عبر دعم البرامج الزراعية والتنموية لضمان تحسين أوضاع السكان المحليين بعد النزاع، حماية الموارد الطبيعية مثل المياه والمراعي وتوزيعها بشكل عادل لضمان استدامة التنمية وحل النزاعات بين المجتمعات الزراعية والرعوية، كما نصت على إنشاء آليات لحل النزاعات المتعلقة بالأراضي بطريقة سلمية وعادلة، عبر الحوار المجتمعي ومشاركة مختلف الأطراف. كما أشارت إلى الربط بين أهمية العدالة في حل النزاعات المتعلقة بالأراضي لضمان عدم تكرارها وتوفير بيئة مستقرة للمجتمعات المتأثرة، تعزيز إدارة الأراضي عبر آليات قانونية تضمن توزيع الأراضي بشكل عادل وفعّال بين المجتمعات المحلية مع الحفاظ على الحقوق التاريخية والبيئية.

الموارد الجديدة وصراعات الأرض

في العام 2011 برز جبل عامر الكائن في داخل حاكورة البني حسين بمحلية كبكابية كمورد للتنقيب عن الذهب، وإزاء ذلك بدأت العلاقة بين قوات حرس الحدود بقيادة الزعيم العشائري للمحاميد موسى هلال والحكومة السودانية في التوتر، فغادر هلال في 2013 الخرطوم تاركًا منصبه كمستشار بديوان الحكم الاتحادي الذي الحق به في 2008 وعضوية المجلس الوطني كنائب عن حزب المؤتمر الوطني الحاكم آنذاك، عاد إلى شمال دارفور، حيث اتجهت أنظاره نحو منجم جبل عامر للسيطرة عليه، وأدى ذلك إلى نشوب صراع حول المنجم بينه وبين البني حسين قتل على إثره ما لا يقل عن 913 شخصا بمن فيهم المعدنين الشعبيين.

حاولت حكومة شمال دارفور التصدي لهلال لاحقًا بإرسال قوات من الاحتياط المركزي من المنحدرة أصولهم من مجموعة الميدوب، التي لم تنجح في ذلك، فيما برز الصدام واضحًا حينما زار وزير المعادن السابق كمال عبداللطيف جبل عامر وواجه تحدي هلال الذي كان قد حول بعض قوات حرس الحدود إلى قوات تحت مظلة مجلس الصحوة الثوري في 2014 وتحدى الحكومة المركزية بعدم دعم انتخابات الرئاسة التي كان الرئيس الأسبق البشير على رأسها، لكن سرعان ما عاد وعدل عن موقفه في 2015 قبل انقضاء مهلة التسجيل للانتخابات وغادر إلى الخرطوم، بعد أن خطت الخرطوم خطوات بتعيين محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي قائدًا لقوات حرس الحدود التي تم فصل مسارها عن هلال تحت مسمى قوات الدعم السريع. وحميدتي كان قد بدأ كاحد قادة الفصائل تحت مسمى الجبهة السودانية الثوريةفي 2006 وانضم لاحقًا لحرس الحدود لتبدأ علاقة جديدة بين المليشيات والخرطوم في 2014 بتصدير حصري للذهب إلى أسواق دبي بلغ عائدها 54 مليون دولار وفقًا لتقرير لجنة خبراء دارفور المشكلة من مجلس الأمن الدولي.

التطورات الخارجيةوأثرها على ملكية الأرض

قرار مجلس الأمن حول انسحاب بعثة حماية المدنيين

في 2015 التقط النظام السابق بالسودان مقترح انسحاب بعثة اليوناميد من دارفور، وأخذ في الدفع السياسي نحو إجازة ذلك من مجلس الأمن الدولي، فصرح والي ولاية شمال دارفور آنذاك عبدالواحد يوسف بمقترح تخطيط المعسكرات لتصبح مساكن، هذا كشف عن خطة الحكومة المحلية بمحاولة الالتفاف على مقترح العودة الطوعية للنازحين المشروطة بتحقق السلام والاستقرار، كتنفيذ لبنود اتفاق وثيقة الدوحة التي واجهت عقبات في التنفيذ نتيجة لموقف السلطات السودانية، وبنية تحالف حركة التحرير والعدالة الهش الذي قاد إلى انقسامات سريعة.

التقسيم الإداري الثاني لإقليم دارفور لولايات 2013

تنفيذًا لاتفاق سلام الدوحة فقد أجري تقسيم آخر للولايات الثلاث بدارفور عقب استفتاء إداري صوري نتج عنه ولايتي شرق ووسط دارفور، نماذج ما نتج عن التقسيم أنه بدأ إشعال الصراع بين البرتي والزغاوة في شمال دارفور، وأسباب إشعال الصراعات جاءت نتيجة التقسيم الذي منح بعض المجموعات دوائر إدارية نظر إليها الطرف الآخر كتمييز، ويظهر الأمر جليًا في حالة صراع المعاليا والرزيقات، فبالرغم من اشتعال الصراع في 94 عقب التقسيم الأول وعقب منح مجموعة المعاليا وحدة إدارية بديلة، وجاء الصراع استدعاء لصراع حول ملكية أرض تعرف بـ"التبت" وهي مسجلة باسم حكومة السودان ادعى الطرفان ملكيتها، وهو صراع قديم ظل خامدًا منذ 1964، تجدد مرة أخرى في 2013 عقب التقسيم الثاني لذات الأسباب.

صراع الأرض والموارد تحت ذريعة جمع السلاح 2017

في تطور بارز في 2015 كشف عن خروج هلال من المعادلة ودخول الدعم السريع، شارك الدعم السريع إلى جانب القوات السودانية للقتال في اليمن في مواجهة الحوثيين تحت محور السعودية والإمارات، ليأتي العام 2017 وبجد هلال نفسه معتقلًا مع المئات من أتباعه من ضاحيته مستريحة والترحيل إلى الخرطوم عقب قرار الرئيس الأسبق البشير بالرقم 419/2017 وكشف المرسوم المعنون بحملة جمع السلاح في ولايتي دارفور وكردفان وتقنين السيارات العابرة من دول الجوار عن إدراج الدعم السريع ضمن القوى المنفذة، فتمكن الدعم السريع من السيطرة القابضة على منجم جبل عامر للذهب بشمال دارفور، وقاد ذلك إلى تقوية المركز المالي المستقل للدعم السريع فعمل على إنشاء قاعدة الزرق داخل حاكورة الزغاوة بشمال دارفور في 2017، قبل أن يصدر منشور بترحيل مجموعة المحاميد من عشيرة موسى هلال الذي كان معتقل حينها من مستريحة بشمال دارفور إلى منطقة الزرق الصحراوية الأمر الذي وجد معارضة من المحاميد، بل من هلال عقب إطلاق سراحه في مارس 2021. الوجه الآخر للصراع حول الأرض المرتبط بالسلطة خلال الفترة الانتقالية أنه عقب انسحاب بعثة اليوناميد بشمال دارفور شغل الدعم السريع مقار البعثة في مليط والمالحة في أغسطس 2017 وعقب نهب مقر بعثة اليوناميد بالفاشر في 2021 برز تنافس حولها بين بعض مجموعات الحركات الموقعة على اتفاق سلام السودان 2020 لتقسيمها أراض سكنية لمنسوبيها.

اتفاق سلام السودان 2020

اتفاقية جوبا لعام 2020، التي تهدف إلى تحقيق السلام في السودان، تشمل عدة نصوص تتعلق بالأرض، أبرزها: التأكيد على حق المجتمعات المحلية في ملكية أراضيها التقليدية وحمايتها من التعديات والالتزام بتوزيع الأراضي بشكل عادل بين مختلف المكونات الاجتماعية والعرقية، وحل النزاعات المتعلقة بالأراضي: إنشاء آليات لحل النزاعات المتعلقة بالأراضي بطريقة عادلة وشفافة، الاستفادة من الموارد الطبيعية: التأكيد على حقوق المجتمعات في الاستفادة من الموارد الطبيعية المرتبطة بالأراضي، الالتزام بتطوير سياسات تسهم في التنمية المستدامة وحماية البيئة.

التطورات خلال الفترة الانتقالية 2019

عادت مسألة ملكية الأرض بشكل قوي في الفترة الانتقالية حيث عبر عنها تحت غطاء تراجع الأمن في اعتصام فتابرنو بمحافظة الرحل بشمال دارفور، وكان تعبيرا عن المطالبة بالأمن المرتبط بالحركة نحو الأرض الأصلية للنازحين، وعبرت شعارات الاعتصام بشكل واضح عن عبارة الأصيل والدخيل من خلال الشعارات التي ظهرت على جدران المباني المحيطة بمكان الاعتصام. عودة اللاجئين من تشاد إلى مناطق شمال دارفور أهمها مركز أبوقمرة الذي كان يشكل نقطة انطلاق جغرافية إلى جانب جبل مرة لنشاط الحركات المسلحة في 2003 عقب سقوط حكومة المؤتمر الوطني برئاسة الرئيس عمر البشير، عادت مجموعات من الزغاوة من اللاجئين بتشاد من2004 إلى أراضيهم بشمال دارفور وتمسكت الإدارات الأهلية بالدفاع عنها عبرالتعبئة التي تضمن تمتعهم بكافة أراضيهم السابقة بما في تلك التي استوطن فيها اخرون جدد.

كما برز الأمر في الصراعات بين الزغاوة السكان الأصليين لغرب الفاشر والعرب الرحل الذين استقروا في أراضيهم بعد 2013 في مناطق كولجي وما نتج عن ذلك من توسع الصراع ودخول بعض القوات الموقعة على اتفاق السلام 2020. امتد الأمر إلى مناطق متفرقة في شمال دارفور خلال فصل الخريف حيث عاد بعض النازحين من مناطق مختلفة مثل معسكرات طويلة وغيرها للزراعة فواجهتهم المليشيات العربية الرعوية المسلحة بالقتل وإتلاف المزارع.

في إشارة لاستمرار التطورات فقد حدث في أغسطس 2024 تم طرد مزارعين من الزغاوة من مزارعهم بالمنطقة الشرقية لشمال دارفور جلهم من النازحين بمعسكر زمزم على خلفية ادعاء بأن هنالك مجموعة من الزغاوة على صلة بهم قاموا بنهب عدد من الجمال من العرب وتم ترحيله إلى نيالا بجنوب دارفور قبل إطلاق سراح بعضهم في سبتمبر 2024 مقابل فدية مالية كل هذا جعل العودة للأرض الأصلية ذات تكلفة عالية جدا .فيما كانت قوات الدعم السريع تحصلت على موافقة من سلطات ولاية شمال دارفور خلال الفترة الانتقالية بتخصيص خطة سكنية لمنسوبيها داخل الفاشر، كاد الأمر أن ينفذ لكن تغير السلطات 2021 أخر الأمر ثم جاء الانقلاب العسكري وأدخل الأمر في طي النسيان.

أثر الحروب في إنتاج التحولات المدنية المرتبطة بعلاقات الأرض

في العام 1984 عقب المجاعة في غرب أفريقيا التحمت معسكرات للنزوح مع مدينة نيالا بجنوب دارفور، وهي حالة في السياق الزمني تماثل المعسكرات التي برزت عقب بداية الحرب بين السلطات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 1983 حيث المعسكرات حول مدن الخرطوم والخرطوم بحري بالعاصمة السودانية، مع مرور الوقت والصراعات المتجددة في السودان صارت الهجرات نحو أحزمة المدن بحثًا عن الأمان وأسباب اقتصادية، التحمت المعسكرات بالمدن وأتاحت فرصة أحزمة جديدة. في شمال دارفور التصقت المعسكرات بالمدن، فقد كان عدد الضواحي بالفاشر في 2004 تقدر بما لا يفوق ال 40 ثم قفزت في 2019 إلى 120 ثم قفزت في 2023 الى 148 ضاحية، هذا يثير سؤال الحلول بين الحق في العودة للأرض الأصلية وامتلاك المساكن بالمدن .

الخاتمة والتوصيات

حالة علاقات الأرض في إقليم دارفور تعبر عن علاقة تنظيم الأرض وفقًا لقوانين اتسقت والتطورات التي مر بها السودان حتى 1915، ومع ما ظل سائدا في دارفور من علاقات وفقًا للقانون العرفي الذي نظم علاقات الأرض في سلطنات غرب أفريقيا، فهي حالات تعبر عن فكرة الدولة وفكرة الملكية والشعوب في أفريقيا أي القانون العرفي المحترم والمطاع من الشعوب، ضم وانضمام دارفور وترسيم الحدود بين السودان ودول الجوار ظل فيه القانون العرفي أرسخ بين المجتمعات المنتمية لأرومة غرب أفريقيا للروابط الثقافية المنتجة لعلاقات المجتمعات والملكية .

القصور في إدارة الدولة سياسيًا جاء مرتبطًا بالقصور في إدارة التنوع الذي شكل السودان تاريخيًا، فنسق تنظيم ملكية الأرض ظل محكومًا بأطر نظرية على ذات النسق الذي ظلت تعبر به السياسات العامة التي تفترض بأن كل ما يمكن أن يطبق من مركز السلطة يصلح للتطبيق في السودان، وهذا نتاج لعدم الإلمام بالدولة كمكونات وموارد، ففي 1979 دخل السودان دائرة القروض الدولية مغضيًا النظرعن الموارد التي كان استغلالها الأمثل يجعله في مزكز اقتصادي مقتدر وطنيًا ودوليًا.

تظل إدارة مسألة علاقات الأرض وملكيتها في دارفور مرتبطة بالأزمة الوطنية السودانية،العلاقة بين القانون بالدولة والقانون العرفي الراسخ لدى شعوب الغرب الأفريقي وسلطناته قبل فكرة الدولة الحديثة، كما يكمن تلخيصها في توافر السلطة الديمقراطية التي تتيح مناخًا لتطبيق الحقوق وإدارة الأزمات بشكل ينتج حلولًا حقيقية، فخلال 14 عامًا وفي الفترة من 2006 إلى 2020 نصت ثلاث اتفاقات سلام على نصوص أوردناها بشأن ملكية الأرض في دارفور، لكن لم يحقق أي منها حلًا ولو جزئيًا، نظراً للوضع السياسي المضطرب في الدولة، ولغياب الإطار السياسي المناسب والمتمثل في تطبيق النظام الفيدرالي.